

## الفصل الثاني

### الثقافة

### وقضايا التنمية البشرية



## الثقافة وقضايا التنمية البشرية

تأخر احتكاك اليمن بالنهضة الغربية وبتطور بعض الأقطار العربية والاستفادة من منجزاتها العلمية والتنظيمية والتشريعية والإدارية بشكل فاعل ومؤثر إلى النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب موقع اليمن في أطراف العالم العربي وحالة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي عاشها. لذلك، يعيش اليمن منذ ما يزيد على أربعين عاماً عملية تغيير ثقافي وحضاري وبناء الدولة والإنسان والمجتمع، وتجديد اتصاله وتفاعله مع العصر وتطوراته العلمية والتكنولوجية.

1-2:

( )  
( )

( )

(يا أيها الملائقوني  
في أسري ما كنت قاطعة أسراحتي تشهدون).

وقد أخذت وتيرة التحديث منحىً متسارعاً في عقد التسعينيات مع تطور وسائل الاتصال والمعلوماتية والتحول نحو مجتمع المعرفة والعولمة الثقافية التي أخذت تخترق الحدود الوطنية لتشكّل عالماً مفتوحاً ومتعددًا. وصاحب تلك التطورات تحول في الواقع الثقافي اليمني، على مستوى القيم والرؤى والأفكار والممارسات والنظم الاجتماعية وكذلك في البنى الاقتصادية والعمرانية.

2-2:

1990

1994

ومع ذلك، ما زال الواقع الثقافي بمختلف أبعاده الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية يحمل الكثير من القيود والإشكاليات المعوقة لعملية التغيير واكتساب المعارف وتوطين العلم والتكنولوجيا وتوظيفها في تحقيق التنمية البشرية ورفع مستوى الإنتاج والرفاه في المجتمع. وتشكّل هذه المعوقات والقيود بنية اجتماعية ثقافية معقدة ومتعددة الأبعاد والمكونات ومتداخلة الأزمنة والمرجعيات، ولها ارتباطات متبادلة في أبعادها الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في الماضي والحاضر. ولا توفر مثل هذه البنية المفتقرة لعوامل التحفيز والتجديد المجتمعي واستشراف آفاق المستقبل سياقاً ملائماً لاكتساب المعرفة وتطوير إمكانيات ومقومات إنتاجها وأدواتها الجديدة وتوظيفها في تحقيق التنمية البشرية.

وإذا كانت التنمية البشرية تحتاج إلى إحداث تغيير ثقافي في طبيعة القيم والأفكار والممارسات السائدة في المجتمع من خلال

يعيش اليمن عملية  
تغيير ثقافي وحضاري  
وبناء الدولة والإنسان

ما زال الواقع الثقافي  
يحمل الكثير من  
المعوقات والقيود  
الفكرية والسياسية  
والاجتماعية  
والاقتصادية

التحول الديمقراطي مع توحيد اليمن في عقد التسعينيات من القرن الماضي من محاولات تشويه أبرزها حرب صيف 1994 والتي أسهمت في تأخير اكتمال تجربة التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

#### التكوين السياسي الحديث وتراث الاستبداد

شهد عقد الثلاثينيات من القرن العشرين حركة تنوير فكري في اليمن، ناقشت العديد من القضايا التي تدعو إلى تجاوز معوقات التحديث في المجتمع وإعادة قراءة التاريخ الاجتماعي والثقافي لليمن، متمثلة في ضرورة الاجتهاد ومقاومة الاستبداد، والانفتاح على متغيرات العصر وإعادة بناء الإنسان والمجتمع اليمني سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وبدلاً من ترسخ هذه القضايا

نقدها وفرز المعيق منها وتفعيل العناصر المحفزة، فإن هذه المسألة ليست بالسهلة وتحتاج إلى كثير من الجهد والوقت عبر التربية والتعليم والتلقين والتثقيف والتثوير والتدريب، فضلاً عن جهود فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة يسهم بها المفكرون ورجال الفكر والثقافة ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما

3-2:

4-2:

ان التنمية البشرية لا تعتمد على حصيلة الحاضر فقط وإنما تتعزز بقدر تراكم التراث الثقافي الناقد والمجدد للبنى الثقافية والمعرفية. وبالتالي، ينبغي مواجهة تحديات التنمية والتحديث عن طريق صياغة جديدة للإشكاليات التي طالما طرحت بشكل خاطئ أو التي لم تطرح أصلاً، من خلال التشجيع المتواصل للحدثة والعقلانية. ويجب كذلك احتواء المثقفين داخل سياق متطور، وإبراز الاهتمام لديهم بعناصر التغيير وإمكانياته وتوسيع منابر النشاط الثقافي الحديث وإيصاله إلى غالبية أفراد المجتمع.

ينبغي مواجهة تحديات التنمية والتحديث عن طريق صياغة جديدة للإشكاليات والتشجيع المتواصل للحدثة والعقلانية

1962

1967

#### إشكاليات الواقع الثقافي الراهن

تشمل إشكاليات الواقع الثقافي الجانب الفكري الذي ارتبط بنشاط التنوير ومحاولات الاجتهاد والتجديد التي ابتدأتها حركة الإصلاح الديني والفقهية في اليمن، كما أنها ترتبط بأزمة التكوين السياسي الحديث لليمن وتراكم تراث الاستبداد وتأثيراته السلبية على الثقافة والفكر والحياة المجتمعية بشكل عام، ثم ما شاب عملية

ترتبط إشكاليات الواقع الثقافي بتراكم تراث الاستبداد وبأزمة التكوين السياسي الحديث

وتأصيلها وتفاعل النشاط الفكري والتنويري والنزول بثقافة التنمية إلى الجماهير لتجديد البنى الاجتماعية التي تعاني من الأمية وضعف المستوى الثقافي العام، انتقل الوضع إلى المجال السياسي الأيديولوجي الذي أخذ

## مُثل عقدا السبعينات والثمانينات بداية التحول الثقافي والاجتماعي الأكبر في اليمن

وكان التحول الأكثر بروزاً هو فك العزلة بين المناطق اليمينية وتنامي دائرة التفاعل الاجتماعي بين الجماعات المحلية وبين الأفراد، وتجديد منابع الثقافة والسلوكيات المدنية، وتوسع الحراك الاجتماعي على أسس تعتمد معايير المشاركة في العمل والإنتاج والتنمية. وبدأت معايير التقييم التقليدية للعمل تتغير إيجابياً مع توفر فرص العمل والهجرة إلى المدن وإلى خارج البلاد لصالح انفتاح أكبر على كافة أشكال العمل. كما تنامي دور الدولة وامتدت خدماتها ومشاريعها إلى المناطق الريفية بما في ذلك الإعلام والثقافة والتنشئة السياسية، وهو ما أسهم في إحداث تحول نسبي في أنماط البنى والعلاقات الأسرية التي كانت تركزها المؤسسات العائلية والأبوية، بالإضافة إلى ظهور المتعلمين وحملة الشهادات العليا من أبناء الشريحة الوسطى.

### الوحدة اليمينية والتحول الثقافي والمعرفي

شهد المجتمع اليمني في مايو 1990 الحدث السياسي والثقافي الأكبر وهو تحقيق الوحدة اليمينية. واقتترنت الوحدة بإعلان التعددية السياسية والحزبية وإطلاق الحريات السياسية والاجتماعية، وهو ما ولد مساحة واسعة للتفاعل المجتمعي وتلاحم الأفكار والآراء التي عكست نفسها في حراك ثقافي، فظهرت العديد من الصحف والمجلات والمنابر والمؤسسات الثقافية والفكرية الرسمية والأهلية التي دفعت بالنشاط الثقافي في المجتمع خلال عقد التسعينيات.

وظهر تيار واع بأهمية الثقافة كمشروع حضاري يحتاجه اليمن الجديد والموحد، فكان الإقرار المبكر للخطة الشاملة للثقافة اليمينية في عام 1990، وكذلك توحيد وإعادة تنظيم المؤسسات الصحفية والإعلامية ووكالات الأنباء، واستقلال وزارة الثقافة عن الإعلام. كما صدر القانون رقم (25) لسنة 1990 بشأن الصحافة والمطبوعات ولائحته

يعيد في المنطقة العربية ابتداءً من الخمسينيات إنتاج الأفكار القومية والاشتراكية والأصولية الإسلامية بعيداً عن سياقاتها الاجتماعية والتاريخية، ويمررها من خلال الأطر المحلية بتكويناتها الاجتماعية التقليدية وتداخلاتها المرجعية. كما أفضى إلى صراعات وصدامات سياسية وعسكرية كرسست ثقافة الاستبداد وإقصاء الآخر، وتقييد حركة الفكر والثقافة والعمل السياسي والحزبي ومحاصرة الثقافة الوطنية غير الرسمية ومنتقفيها وناشطتها في الأحزاب والمنظمات السرية والعلنية التي ناضلت بالفكرة والكلمة والممارسة ضد التوجهات الشمولية في شمال اليمن وجنوبه.

وأثر التحول السياسي الذي شهده اليمن في الستينيات من القرن العشرين بظهور الأنظمة الوطنية في الشمال والجنوب على طبيعة التوجهات الثقافية والفكرية. وانشغلت النخب السياسية بأولويات توفير متطلبات الحياة الإنسانية من تعليم وصحة وخدمات البنية التحتية إلى جانب تطوير الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وقد حققت الثورتان اليمينيتان سبتمبر 1962 (في الشمال) وأكتوبر 1963 (في الجنوب) إنجازات تنموية في مختلف المجالات، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار حالة عدم الاستقرار والصراع السياسي والأيديولوجي بين الشطرين أثناء فترة الحرب الباردة التي قامت على أساس الاستقطاب بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، والذي انعكس أثرها على الوضع اليمني. وبرزت جهود المثقفين والمنظمات الطوعية التي حاولت مواصلة نشاطها من خلال إعادة إصدار مجلة "الحكمة" باسم اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في عدن سنة 1971. كما ظهرت العديد من المجلات الفكرية والثقافية مثل مجلة "الكلمة" و"الثقافة الجديدة" و"اليمن الجديد" و"الإكليل" التي أسهمت جميعها في التجديد الثقافي والفكري، رغم أنها ظلت محدودة التأثير في النخب المتقفة دون النفاذ إلى القاعدة العريضة من السكان نتيجة المناخ السياسي المقيد للحريات والحوار والتفاعل المفتوح.

التففيذية والذي نظم عملية إصدار الصحف والمجلات وحقوق وواجبات العمل في المجال الصحفي. غير أن حالة الاستقطاب السياسي والحزبي بين النخب الفكرية الذي صاحب السنوات الأولى للوحدة اليمنية، أضرت بعملية التحول الديمقراطي نتيجة تركيزها على البعد السياسي المرتبط بقضايا السلطة وإعادة توزيع مفاصلها وتقاسم المناصب في دولة الوحدة، مع إهمال البعد الثقافي والفكري في الخطاب والممارسة الديمقراطية الذي يعزز الالتقاء ويؤسس لعملية التحول الديمقراطي وتجسيد قيم الحرية والديمقراطية والحوار والتسامح ونبذ ثقافة العنف والتسلط والإقصاء التي ميزت فترة الحكم السابق للوحدة في الشمال والجنوب على حدٍ سواء.

واتسم الخطاب الثقافي، كأى نشاط وليد أخذ يتمتع بمساحة من الحرية في التفكير والتعبير والإبداع، بالحماسة وغلبة الصبغة الإعلامية السياسية والأيدولوجية على حساب المضامين الثقافية. وأدى اختلاط الإعلام والثقافة بالسياسة إلى ضمور فكرة التنمية الثقافية مقابل بروز السجال السياسي بين مؤسسات السلطة وأحزاب المعارضة. وطفقت على السطح المرجعيات التقليدية الكامنة بتقاطعاتها السلوكية، فضلاً عن بروز خطاب ديني متطرف، عكست نفسها على الخطاب والممارسة الثقافية مما أضرب بعملية التأسيس الثقافي وإخضاعه لظروف الصراع السياسي والحزبي.

وتجلى الصراع خلال النصف الأول من عقد التسعينيات وبشكل واضح بين المرجعيات السياسية الثلاث الرئيسية التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الوحدة، والمتمثلة في المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح، وهي الأحزاب التي عكست أيديولوجياتها استمرار تراث الصراع الموروث من عهد التشطير على الرغم من الانتقال السياسي الذي تحقق بالوحدة وإقرار التعددية السياسية. وأدى التباين في

**أدت حالة الاستقطاب السياسي والحزبي بين النخب الفكرية إلى الإقرار بعملية التحول الديمقراطي وأهملت البعد الثقافي والفكري**

**أدى اختلاط الإعلام والثقافة بالسياسة إلى ضمور فكرة التنمية الثقافية**

**قادت التوجهات الفكرية المتباينة إلى صراعات حزبية وسياسية**

الرؤى والمرجعيات الفكرية بينها إلى التأثير على طبيعة التوجهات الثقافية الرسمية وغير الرسمية التي استقطبتها هذا الصراع، بل وقادت هذه التوجهات الفكرية المتباينة مع تواتر الأحداث إلى صراعات مرجعية حزبية وسياسية وصلت إلى الصدام العسكري ومحاولة الانفصال الفاشلة في صيف عام 1994.

وقد كشفت تلك الأحداث عدم حدوث تحول حقيقي في الثقافة السياسية للنخب الحاكمة والقوى السياسية والحزبية والمدنية الأخرى التي تجاذبت الأدوار إلى جانب هذا الطرف أو ذاك، والتردد في قبول التحديث السياسي بشكل حقيقي يتجاوز الخطابات. ومثل نشوب الحرب وما صاحبها من إعلان الانفصال في عام 1994 تحولاً مهماً من الناحية السياسية والثقافية، ودفع بالعودة إلى لغة القوة والعنف وفرض الخيارات، وبالتالي تشويه التجربة الديمقراطية التي اكبت إنشاء دولة الوحدة.

## التنمية والتحديث

أثر الصدام العسكري في عام 1994 على مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية، وانعكست آثاره على الحوامل المعرفية والفكرية والوسائط الثقافية المختلفة، بل وعلى أسلوب إدارة العمل الثقافي نفسه. ففي الجانب السياسي تراخت مؤسسات الدولة، وضعفت إمكانية قيام المؤسسات الاجتماعية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني والأهلي والقطاع الخاص بأدوارها التنموية في مجال المعرفة بأبعادها الثقافية والتعليمية والمعلوماتية، وبرزت التوجهات التقليدية المتمثلة في استعادة الموروث القبلي ودوره في المجتمع، وارتهن دور المثقف وظهرت بوادر أسلوب موجه في إدارة العملية الثقافية والإعلامية والمعرفية.

:6-2

1997

وصاحب ذلك التغير مزيداً من تدهور الوضع الاقتصادي، وخاصة في أوساط الفئات الأقل دخلاً والفقراء الذين ازداد فقرهم بسبب تأثير التطورات السياسية والاقتصادية بدءاً بحالة عدم الاستقرار التي سادت السنوات الأولى للوحدة واندلاع أزمة الخليج في عام 1990 وما صاحبها من عودة المغتربين اليمنيين من تلك الدول، ثم الصدام العسكري في عام 1994 الذي ضاعف مشكلات اليمن الاقتصادية وزاد من تردي الوضع الاقتصادي إلى حد الأزمة. وصاحب

ذلك التطور أيضاً انحباس الوضع السياسي والحالة الديمقراطية، مما أوجب على الحكومة تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في عام 1995 بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجهات مانحة أخرى لتجاوز الأزمة الاقتصادية.

واتجهت جهود الحكومة اليمنية منذ ذلك العام نحو التكيف مع التغيرات الدولية التي أخذت تهتم بقضايا التحول نحو اقتصاد السوق وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وقضايا التنمية البشرية والحريّة والديمقراطية وتمكين المرأة وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي ومحاربة العنف والتطرف والإرهاب وتعزيز توجهات الحوار والتسامح والمعرفة والمعلوماتية، وغيرها من القضايا والتحديات البارزة في الواقع المحلي والمستجدة على المستوى العالمي. وعملت الحكومة كذلك على إدماج هذه القضايا ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتوافق مع التزاماتها الوطنية والدولية.

وتزامنت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1996-2000) مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، حيث حققا بعض النجاح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض عجز الموازنة ومعدلات التضخم وتحرير سعر الصرف، بالإضافة إلى إنشاء شبكة أمان اجتماعي لتقليص الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات السعرية. كما تم إعداد الخطة

:7-2

1995

تبنت الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري أمام تراخي مؤسسات الدولة وترهل المؤسسات الاجتماعية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

تزامن تنفيذ برنامج الإصلاح مع الخطة الخمسية الأولى والذين أديا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي

التحول الحقيقي نحو عملية المعرفة والتكنولوجيا الحديثة التي تستلزم فكر علمي متأصل كبنية اجتماعية وسلوكية واقعية.

أما الخطاب الثقافي والفكري، فقد ظهرت ثلاثة توجهات متصارعة، الأول يميل إلى إطلاق الحرية الثقافية والفكرية للإبداع والتجديد، مقابل تيار آخر يتبنى المحافظة وتقييد حرية الفكر بدعاوى دينية، وأخيراً تيار ثقافي وسطي يقوم على الاستقطاب والتأكيد على "الثوابت الوطنية". وما يزال خط الاعتدال والوسطية في الخطاب الثقافي يراوح مكانه دون أن يتمكن من الإعتاق من براثن التجاذبات المتناقضة التي تحيط به من جهة، أو التحرر من أسر الثقافة التقليدية ومرجعياتها وحواملها الجامدة من جهة أخرى.

### الواقع الثقافي ومعالمه

تظهر معالم الواقع الثقافي بالمعنى الواسع لهذا المفهوم في عملية إنتاج القيم والأفكار والممارسات وتسيير النظم واستثمار المعارف وأساليب إدارة المؤسسات وطريقة التعامل مع قضايا التنمية في المجتمع على مستوى مؤسسات الدولة والنخب والشرائح المثقفة والمتعلمة وأدوار القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى علاقة كل هذه الأطراف بأفراد المجتمع وبقضاياهم التنموية المختلفة.

8-2:

الخمسة الثانية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية (2005-01) والتي تكاملت مع الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2005-03) والعديد من الإستراتيجيات والبرامج التنموية لتحسين القدرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، إلا أن ذلك لم يسهم إلا في الحد من تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للسكان نتيجة الظروف والتطورات الإقليمية والدولية خلال تلك الفترة.

وانعكست تلك الأوضاع على قدرة الدولة في التعامل مع قضايا التنمية البشرية بما في ذلك نشر الوعي بحقوق الإنسان وتعميقه ودعم منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة وبناء المؤسسات الثقافية وتعزيز دورها في نشر المعرفة والثقافة، ودعم قضايا التنوع الثقافي وثقافة الحوار والحد من نزعات العنف والتطرف، بالإضافة إلى تحقيق شراكة فاعلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتدعيم المشاركة الشعبية وتعزيز التحول الديمقراطي وتجديره.

وشهد التعليم توسعاً كمياً في خدماته عامة، والتعليم الجامعي خاصة، دون تهيئة حقيقية لمتطلبات العملية التعليمية من تجهيزات علمية وتعليمية تشمل المنشآت والمدرسين والمناهج والأدوات والأجهزة التعليمية، ابتداء من المعامل وانتهاء بالحاسوب الإلكتروني والإنترنت الذي أصبح من ضروريات العملية التعليمية، فضلاً عن إعادة التفكير في نظام التعليم نفسه. أما في مجال المعلوماتية، فإن العوائق الاقتصادية والمعرفية من انخفاض الدخل والأمية الأبجدية وغيرهما قد حددت من استخدامهما من قبل الأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية أو إدخالها في مجالات التعليم والإدارة والعمل بشكل أوسع. ومع ذلك، انشدت الحكومات المتعاقبة إلى الثورة المعرفية المتسارعة وقدرتها التأثيرية المذهلة، فانطلقت باتجاهها بشكل غير مدروس لاستجلاب التقنيات دون تهيئة متطلباتها الثقافية. ومع ذلك، تعيق تحديات وصعوبات على كافة الصعد، بما في ذلك ضعف مؤسسات التربية والتثقيف والجامعات،

**تكاملت الخطة الخمسية الثانية مع إستراتيجية التخفيف من الفقر في الحد من تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي**

**شهد نظام التعليم عمومياً والجامعي خصوصاً توسعاً كمياً دون التركيز على النوعية**

**اهتمت الحكومات المتعاقبة بالثورة المعرفية بشكل غير مدروس**

## استمرار التأثير السلبي للثقافة التقليدية

تكسر الثقافة التقليدية بقيمها وعاداتها الجمود الاجتماعي والثقافي، وتعرقل عملية التنمية والتحديث، والميل إلى التقليد وتقبل كل ما هو قائم من غير تجديد، وعدم الاهتمام بتطوير السلوك وأساليب التعامل، وعدم القدرة على بلورة قيم مشتركة يمكن الالتقاء حولها، ناهيك عن النظرة المتدنية للمرأة ولدور العلم والمعرفة والتقنية في التغيير والتنمية. كما تقوم هذه الثقافة على تهميش قيم العمل والإنجاز والمشاركة والمنافسة عند تقييم موقع الفرد ومكانته في المجتمع، وتغيب العناصر المحفزة للتجديد والنهوض والتغيير المخترنة في التراث الثقافي اليمني والعربي والإسلامي والمرجعيات الحضارية والتاريخية والسياسية والدينية في تاريخ اليمن القديم والوسيط والحديث.

9-2:

وفي الوقت الذي تتطلب فيه التنمية البشرية تفعيل دور مؤسسات الدولة والمجتمع المدني

والقطاع الخاص والنخب المثقفة في تجديد النظم الاجتماعية القائمة والانتقال بها إلى ثقافة المواطنة المتساوية وبلورة الهوية الوطنية المشتركة ضمن نظام اجتماعي وسيادة الدولة التي تقوم على أساس الحقوق والواجبات، نجد استمرار تداخل دور القبيلة بأعرافها وقيمها مع دور الدولة، باعتبارها مراجع بديلة أو مساعدة للمؤسسات الرسمية في الاتصال مع أفراد المجتمعات المحلية. فقد استمرت الدولة تتعامل مع الأعراف القبلية وحمل السلاح والثأر في المناطق القبلية بالآلية القديمة نفسها القائمة على التسويات الاجتماعية من خلال الاستعانة بالمشائخ والوجهات الاجتماعية بعيداً عن التعامل المؤسسي للدولة. ويكرس استمرار الولاء التقليدي للقبيلة - رغم بعض إيجابياته - نفوذ ودور المشائخ الاجتماعي وهيمنتهم على المجتمع المحلي خاصة والمجتمع بشكل عام. وتتضمن دلالات استمرار نفاذ الأعراف القبلية في معظم مناطق البلاد وتحكيمها في مختلف القضايا الاجتماعية والأمنية ضعف فاعلية الأطر الرسمية والقوانين الناظمة للعلاقات الاجتماعية والتي تعكس هيبة الدولة. ورغم أن هذا الأسلوب يساعد على إدارة بعض شؤون المجتمع ويسهل الاتصال بالسكان على المستوى المحلي، فإنه من الناحية الثقافية يسهم في استمرار جمود البناء الاجتماعي وتأخير التجديد وبلورة القيم المؤسسية والمدنية بما يخدم أهداف التنمية البشرية. كما يؤدي إلى استمرار الحدود بين التكوينات القبلية والعشائرية، ويعيق عملية الاندماج الاجتماعي والوطني، ويحول دون إقامة بعض المشروعات الخدمية والتنمية التي تستهدف تجمعات سكانية في إطار جغرافي وقبلي متعدد.

## ضعف الممارسة الديمقراطية

تتضمن الديمقراطية قنوات وآليات لإطلاق قيم الحرية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان والقبول بالآخر والحوار والتفاعل معه، وتنمية قيم التسامح والالتزام والمسؤولية واتخاذ القرار، وهي عملية تتحمل مسؤولية

## يستمر تداخل دور القبيلة مع دور الدولة

## يكرس استمرار الولاء للقبيلة ضعف فاعلية القوانين وهيبة الدولة وتأخير التجديد

حمايتها وإنفاذها الدولة بمختلف مؤسساتها وبالشراكة مع أدوار أخرى للنخب المثقفة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي، ولتجد تطبيقاتها في الواقع الاجتماعي بمختلف أبعاده المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والمدني والحياة الخاصة. ويعيش اليمن اليوم

وفي ديمقراطية ناشئة كاليمن، تواجه التعددية السياسية إضعاف أحزاب المعارضة وتشتيت جهودها، واستمرار أحزاب يفتقر بعضها إلى القاعدة الشعبية والديمقراطية الداخلية وتعتمد أيديولوجيات أصبحت خارج سياق العصر، وبالتالي تعجز هذه الأحزاب عن تقديم برامج حقيقية للتغيير وإعادة تعبئة الناس لمواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعاني منها المجتمع. لذلك، تحتاج الديمقراطية في الواقع اليمني إلى دعامة قوية من خلال تحول فكري وثقافي على مستوى الخطاب والممارسة، وإلى جماعات تؤمن بقيمتها وتقرن الفكر بالعمل وتحاول بالتجربة وتصحيح الأخطاء والاستمرار بالتفاعل الحي مع الناس، وإقناعهم بالمشاركة والتغيير بهم ولهم ومن أجلهم.

### هيمنة السياسة على الثقافة

استخدمت الثقافة في التنافس السياسي، لتصبح مجالاً للهيمنة وبسط النفوذ وترسيخ اختيارات لا تخدم قضايا التنمية البشرية ولا أهداف التنمية الثقافية. ويخضع النشاط

مرحلة انتقال بين خطاب سياسي حديث وممارسة اجتماعية تقليدية، خطاب يتبنى قضايا الديمقراطية والتعددية السياسية والحريات العامة وحقوق الإنسان وقضايا التنمية البشرية، وممارسة تقليدية تدير المجتمع عبر تجاوز المؤسسات؛ وبالتالي تعطيل فاعليتها ودورها في إدارة أمور المجتمع على نحو يسهم في بناء القدرات وتطوير المهارات وبلورة قيم المواطنة. وتحاول الدولة أن تستوعب التداخل المرجعي المتنوع والمتعدد في تكويناته الاجتماعية التقليدية المساندة والمعارضة لتوجهاتها السياسية. كذلك، فإن الديمقراطية لا تملك مبرر لوجودها إن لم يكن لها مضمون تنموي ينعكس على الواقع المجتمعي ويتيح تكافؤ الفرص للأفراد والجماعات في المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي مختلف مجالات الحياة. ويجب أن تتيح هذه المشاركة للمنظمات والأفراد استثمار قدراتها المعرفية والتنظيمية والعملية في العمل والإنتاج والابتكار بما يسهم في بناء المجتمع وتحقيق نمائه ورفاهيته.

### يعيش اليمن اليوم مرحلة انتقال بين خطاب سياسي حديث وممارسة اجتماعية تقليدية

## مازال الأثر الفعلي للمؤسسات الثقافية والاجتماعية على السكان محدود ويميل إلى المعالجة المجتزأة للمشكلات

وتوزيعاته التقليدية التي تؤثر على فاعلية السياسات وخطط وبرامج التنمية، مما ينعكس في الميل إلى المعالجة المجتزأة للمشكلات، والافتقار إلى المبادرة وتحفيز المشاركة لجهود القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وإن وجدت فهي غير فاعلة ولا مؤثرة.

### قصور دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية

يبرز ضعف أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مجال التنمية الثقافية ودعم جهود التنمية البشرية وتأسيس مجتمع المعرفة، وتتجلى ملامحه في محدودية إمكانيات الأسرة اليمنية وتدني أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وابتعاد الجامع عن أداء أدواره الإرشادية، وقصور الجانب التعليمي والثقافي والتربوي في المدارس، وتراجع الدور الثقافي والتثويري للجامعة، والحضور الخجول للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في المجال الثقافي، بالإضافة إلى محدودية النشاط الثقافي في المراكز الثقافية والأندية الرياضية.

ويغلب على الطابع العام للأسرة اليمنية التقليدية القرابية، مع فوارق نسبية ناتجة عن الاتصال بعوامل التغيير الاجتماعي والثقافي وخاصة في المدن الرئيسية. فهي أكثر التزاماً

الثقافي والفكري والفني في مؤسسات الدولة لتوجهات السلطة بصورة أو أخرى، سواء في المطبوعات أو الجمعيات أو وسائل الإعلام والاتصال. ويدفع هذا التوجه بعض العاملين في المجال الإعلامي والثقافي إلى صياغة خطاب إعلامي وثقافي يكرس توجهات السلطة ويقلص من شيوع قيم الحرية والإبداع، مما يحد من فاعلية الثقافة ودورها في التغيير وتحقيق التنمية البشرية.

وينحصر النشاط الثقافي للمؤسسات الرسمية على اللقاءات والفعاليات الفنية والسياحية والمهرجانات والأسابيع الثقافية الخارجية التي عادة ما تصطبغ بالطابع الدعائي، فما زال التحفيز والتشجيع للإنتاج الفني والأدبي والفكري والثقافي محدوداً وموسمياً، فضلاً عن أنه مقصور على بعض المجالات مما يحول دون اشتغال العاملين في المجال الثقافي بالعمل الإبداعي. وتنشط الهيئة العامة للكتاب في إصدار المطبوعات وخاصة في مجال القصة والشعر والرواية، في حين تسجل المؤسسات الثقافية الأهلية تميزاً في النشاط الثقافي، حيث تبرز أنشطة مؤسسة العفيف الثقافية ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، وكذلك برامج بعض مراكز البحوث والدراسات الأخرى. ومع ذلك، فإن الأثر الفعلي الذي تمارسه هذه المؤسسات على السكان محدود ويكاد يقتصر على المثقفين في بعض المدن الرئيسية، فضلاً عن معالجتهم لموضوعات لا ترتبط بقوة بمجالات التنمية البشرية.

ويعكس هذا الوضع قصوراً كبيراً في الخطاب التنموي على المستوى النظري والعملية، خاصة في التعامل مع تحديات ومعوقات الإصلاح في اليمن والتعاطي مع قضايا التنمية البشرية. ويمتد هذا القصور ليشمل السياسات والمؤسسات والأدوار للدولة والفئات المجتمعية الأخرى سواء في تحديد أهداف التنمية أو في وسائلها وفي تأثير النتائج والمخرجات على واقع الناس وحياتهم. كما يظهر غياب الرؤية الشاملة لأبعاد الواقع الاجتماعي والثقافي وتداخلاته المرجعية

:12-2

( )

6.7

.2003

المساجد. فرغم جهود الدولة والمجتمع في بناء مزيد من المساجد والجوامع في كل من المدينة والريف والمحافظة عليها إلى أن تجاوز عددها عشرات الآلاف، إلا أن الأمر اقتصر على البنية التحتية المادية ولم يشمل تطوير وظائفها التربوية والثقافية بالشكل الكافي إلا في السنوات الأخيرة. كما عانت المساجد في مراحل مختلفة من تعرضها للاستخدام الحزبي واستغلالها في الصراع الفكري والسياسي بين القوى السياسية على الساحة اليمنية، وأحياناً إشهار خطاب ثقافي ديني مشوه يتصف بالمغالاة والتعصب، وإهمال الوظيفة الثقافية والتربوية والاجتماعية التي تتوافق مع روح الإسلام النقية. لذلك، ينبغي التأكيد على أهمية قيام المسجد بأدوار الإرشاد والتوعية الدينية والاجتماعية في إطار الثقافة الجامعة للمجتمع القائمة على التسامح، وعدم استخدام الدين في التنافس السياسي وتجنب نشر الفتن وتكفير الناس. ويتطلب الأمر تكامل دور الدولة والمجتمع ومنظّماته المختلفة في إعادة الاعتبار لرسالة المسجد التنويرية.

## 2-13:

بالعرف في المناطق ذات الطابع القبلي، وتعتمد على العلاقات العائلية في المناطق السهلية ذات الطابع الزراعي، وتعرضت لبعض ملامح التغيير الاجتماعي والثقافي في الوسط والجنوب، وتأثير الجماعات الرسمية وغير الرسمية في المدن. وبشكل عام، تفتقر الأسرة اليمنية إلى الإمكانيات والمهارات والقدرات المعرفية والثقافية التي تؤهلها لأداء أدوارها الاجتماعية والمجتمعية تجاه أفرادها والمجتمع ككل، وخاصة ما يتعلق بدور الأم التي عادة ما تتحمل أعباء التنشئة الاجتماعية وتواجه مشكلات تعيقها عن أداء دورها وفق أسس تربوية سليمة. كما تعاني المرأة اليمنية وهي عماد الأسرة من تدني مكانتها والانتقاص من حقوقها وتردي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يظهر في اتساع رقعة الأسر الفقيرة والذي يهدد تماسكها. وتدل المؤشرات إلى تدني معدل الالتحاق بالتعليم بشكل عام نظراً لافتقار نسبة غير بسيطة من الأسر اليمنية للموارد المالية الكافية التي تمكنها من إلحاق أبنائها بالتعليم وتوفير المتطلبات اللازمة. ويرتفع الحرمان من التعليم بين الفتيات اللواتي تجبرهن الظروف والقيم السائدة في الأسرة اليمنية على العمل في البيت أو الحقل أو لدى الغير من أجل مساعدة أسرهن، أو الزواج المبكر. كما يعاني الأطفال من سوء التغذية والأمراض وإهدار بعض حقوقهم بفعل نقص الوعي الأسري والمجتمعي بحقوق الطفل.

وتتميز المساجد بكونها منظومة تربوية متكاملة ومؤسسة شاملة يتجاوز دورها تأدية الشعائر الدينية إلى ممارسة أدوار تربوية وثقافية ومعرفية وغرس القيم الأخلاقية، وتعزيز قواعد السلوك الاجتماعي ونشر ثقافة التسامح والتعاون والحوار داخل المجتمع ومع المجتمعات والأمم الأخرى، بالإضافة إلى القيام بدور حيوي في طرح قضايا التنمية من خلال التوعية بأهمية العمل والإنتاج والتعاون. غير أن هذه الأدوار ما زالت ضعيفة ومحدودة، وأحياناً مغيبة عن أنشطة الخطباء والمرشدين في

## تفتقر الأسرة اليمنية إلى الإمكانيات المعرفية والثقافية لأداء أدوارها الاجتماعية والمجتمعية

## ما زالت أدوار المساجد التربوية والمعرفية والأخلاقية والثقافية ضعيفة ومحدودة

أما مؤسسات التعليم، فقد اعتمد النظام التعليمي في اليمن وحتى الستينيات من القرن الماضي على الكتاتيب الملازمة للمساجد أو المستقلة عنها، باستثناء المؤسسات التعليمية التي نشأت في عدن في ظل الاستعمار البريطاني وعدد محدود من المدارس في بعض المدن الرئيسية. وبدأت إشكالية التأسيس الحقيقية بإلغاء الكتاتيب واستبدالها بنظام تعليمي حديث وبالمدارس التي انتشرت بشكل كبير. غير أن المتطلبات الكثيرة لهذا

14-2:

المحددة في السياسة التعليمية، والمتمثلة في بناء الشخصية واستيعاب المعارف وتقنيات المعرفة والمعلوماتية، وإعداد المتعلم لسوق العمل وتوظيف ما اكتسبه من معرفة في رفع مستوى الإنتاج وتحقيق التنمية البشرية. كما لم يتمكن نظام التعليم من تغيير القيم الاجتماعية تجاه التدريب المهني والتعليم الفني، الذي ظهر المجتمع اليمني أكثر حاجة إليه مع نشوء القطاعات الحديثة للنشاط الاقتصادي التجاري والصناعي والخدمي والتي حالت دونها القيم التقليدية التي تقلل من قيمة المهن اليدوية.

15-2:

النظام الحديث ومحدودية الموارد لم تمكن الدولة من توفير كافة الاحتياجات من كوادر ووسائل تعليم ومنهج وأساليب التقويم. وجرى الاعتماد على الخبرة العربية وبخاصة من جمهورية مصر العربية سواء في المناهج أو المدرسين، والتي استمرت حتى عقد الثمانينيات حين بدأ التوسع في إنشاء كليات التربية وإعداد المنهج والمعلم اليمني.

ونما دور المدرسة في التشبث الاجتماعية والثقافية مع زيادة انتشارها في المدينة والريف واستيعابها ملايين التلاميذ بنين وبنات، مما أفسح المجال أمامها لدور معرفي وثقافي يساعد على تجاوز التخلف الاجتماعي، ويسهم في تعزيز الثقافة وتحقيق التنمية بصورة منظمة وموجهة تستهدف كافة شرائح المجتمع. غير أن تنامي أعداد التلاميذ وعدم قدرة النظام التعليمي على استيعاب الأعداد المتزايدة سنوياً، أدت إلى عجز المدرسة عن أداء وظائفها التعليمية والتربوية واضطرت إلى تقديم خدمة تعليمية روتينية بعيداً عن إعداد التلاميذ على أسس ثقافية وتربوية منسجمة مع الأهداف

وقد كان لجامعتي صنعاء وعدن نشاطاً علمياً وثقافياً مقبولاً في عقد الثمانينيات من خلال إقامة المعارض والأسابيع الثقافية وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية والفكرية. ورغم تزايد أعداد الجامعات الحكومية وامتدادها إلى المحافظات وإنشاء العديد من الجامعات الأهلية، فإن أدوارها الفكرية والثقافية تراجعت إلى حد كبير لعدة أسباب أهمها تركيزها على العملية التعليمية البحتة وشحة الموارد المالية وغياب الاستقلالية التي تستطيع من خلالها القيام بدورها التعليمي والتثويري وتطوير البحث العلمي وربطه بحاجات المجتمع والتنمية البشرية، وبحيث تسهم في خلق المناخ المعرفي والثقافي الداعم للبحث العلمي والانفتاح والإبداع والتجديد.

كذلك، حرصت الأحزاب السياسية اليمنية على تضمين المعرفة بمكوناتها الثلاثة الثقافة والتعليم والمعلوماتية في أديباتها

**لم يتمكن نظام التعليم من تغيير القيم تجاه التدريب المهني والتعليم الفني**

**ركزت الجامعات على العملية التعليمية وابتعدت عن خلق المناخ المعرفي والثقافي**

في أول الطريق نحو المشاركة الحقيقية، وتحتاج عموماً إلى المساعدة لتعزيز قدراتها المؤسسية والفنية والمادية، وتوجيهها نحو الأهداف التنموية، وتطوير أنشطتها لتحقيق تلك الأهداف.

17-2:

270

2003 4,723 1990

من جهة أخرى، تتواجد النوادي الرياضية والثقافية في أنحاء اليمن والتي بلغ عددها 201 في عام 2003، غلب على أكثرها النشاط الرياضي. ولم تبلغ هذه الأندية مرحلة النضج والمقدرة التي تمكنها من تبني مشروعات تضمن تنوع برامجها وأنشطتها الرياضية والثقافية، مما يبقي نشاط كل نادٍ منحصراً في نشاط واحد أو اثنين بسبب ضالة مواردها، فضلاً عن أن معظم الأندية لا تمتلك مقرات وتمارس أنشطتها في مساكن رؤساء الهيئات الإدارية.

وتعكس الأوضاع الداخلية للأندية أوجه القصور وخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية، إذ يقتصر نشاط معظمها على المواسم الرياضية أو الأعياد والمناسبات ونادرة تبنيتها للأنشطة الثقافية والمعرفية، وبالتالي تفتقد لأهميتها المستمرة في التنشئة، فضلاً عن بقاء قطاع كبير من الشباب خارج إطار هذه الأندية. كما أنه لا توجد أندية للنساء تتناسب مع ظروفهن واحتياجاتهن، وتكاد تخلو نشرات الأندية وصحفها من المواد الثقافية.

النظرية وبرامجها السياسية، كجزء من عملية التنشئة السياسية لأعضائها ولأفراد المجتمع بشكل عام ومن أجل بلورة الشخصية الوطنية وخلق المجتمع السياسي المدني. غير أن واقع الممارسة يدل بشكل عام على قصور اهتمامها بقضايا المعرفة إلى مستوى المشروع الوطني الذي يحقق التنمية. وانعكس ذلك الحال في محدودية النشاط المعرفي التثقيفي داخل أطر الأحزاب التنظيمية وفي جهود تطوير مؤشرات التعليم والثقافة بين أفراد المجتمع كتبني برامج محو الأمية، أو تطوير نقاط التقاء مع الحكومة والمساهمة في برامج مشتركة للتنمية المعرفية.

16-2:

كما أعلنت الدولة الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية برمتها، والتي ينشط معظمها في المجال الخيري الذي يتصف بالموسمية ولا يعد من العمل الاجتماعي التنموي بمفهومه الشامل. وقد ساهمت بعض هذه المنظمات في تنشئة اجتماعية سلبية بتحويل أعداد كبيرة من المستفيدين إلى فئات غير منتجة. كما أنها، رغم أهميتها، لم تتجاوز الواقع الاجتماعي في معالجة الصعوبات والمساهمة في تحقيق التنمية البشرية، حيث - على سبيل المثال - قامت بتكريس الوضع التقليدي للأنشطة المقدمة للمرأة والتي تركز على العمل المنزلي بأشكاله المختلفة. ولم تتمكن تلك الأنشطة من انتشال المرأة من واقعها الاجتماعي والاقتصادي الذي يتصف بالفقر وتدني المستوى التعليمي وخاصة في الريف. ويرى الكثيرون أن منظمات المجتمع المدني ما زالت

لم ترق قضايا المعرفة لدى الأحزاب السياسية إلى مستوى المشروع الوطني

يرى الكثيرون أن منظمات المجتمع المدني ما زالت في أول الطريق نحو المشاركة الحقيقية

لم تتمكن أنشطة منظمات المجتمع المدني من تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

## يمثل القات ظاهرة اجتماعية مثيرة للجدل

وتعد مجالس القات ترجمة للثقافة الشعبية وطقوسها الاجتماعية، ووسيلة الإنسان اليمني للتعبير عن واقعه ورؤيته للآخرين من حوله. كما تُشبه مجالس القات بالصالونات الأدبية في مصر، بحكم احتضانها للمثقفين والمفكرين والشعراء والساسة والفنانين

### 2-19:

%26

### دور القات في الثقافة

كان القات وما يزال ظاهرة اجتماعية تثير الجدل في اليمن. وقد تحول إلى ثقافة متميزة بعينها، لارتباطه بالاقتصاد والتنمية سلباً وإيجاباً وتأثيره على دخول الأفراد ومعيشة فئة عريضة من أصحاب الدخل المتدني عبر زراعته وبيعه، فضلاً عن استحواده على نسبة غير قليلة من الناتج الوطني والنشاط الاقتصادي. واستمد القات شرعيته من قواعد دينية وأخلاقية، حيث انتهى الجدل لصالح إباحته شرعاً واعتباره البديل الكيفي والتنشيطي الأقل ضرراً على الفرد والمجتمع معاً. وارتبط القات كذلك بالمكانة الاجتماعية، حيث تحددت العلاقات والصلات الاجتماعية في ضوء تجمعات مجالس القات. وبصرف النظر عن الأضرار الاقتصادية والصحية والنفسية للقات على أفراد المجتمع، فإن ما لا يمكن إغفاله هو تداخل كل من العامل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في هذه الظاهرة.

## تعد مجالس القات ترجمة للثقافة الشعبية وطقوسها الاجتماعية وبديلاً للمراكز الثقافية

بمشاربهم المختلفة جنباً إلى جنب مع بقية أفراد المجتمع. وفي ضوء علاقة القات بالثقافة، أصبحت مجالس القات بديلاً مفروضاً للمراكز الثقافية والمؤسسات التربوية وأماكن الترفيه وفضاءات التواصل. بل، إن كافة المناسبات الاجتماعية لا تتم إلا به، كالزواج والعزاء ولقاءات الأعياد والصلح الاجتماعي وحل المشاكل الشخصية والأسرية والمجتمعية. وكذلك، وجدت جماعات المثقفين مجالس القات مكاناً ملائماً لتجمعاتها واتصالها بالعامّة عوضاً عن المقاهي، حيث تحول القليل منها إلى منتديات وحوارات ثقافية وفكرية وسياسية.

وصار القات ومجالسه يحمل مضامين جديدة في الثقافة اليمنية مواكبة للتحويلات المتسارعة في مناحي الحياة، بصرف النظر عما قد تسببه ثقافته من إعاقة نحو التحول أو التغيير في المجتمع والجمود داخل منظومة القيم الاجتماعية السلبية الموروثة، وإعادة إنتاج الثقافة التقليدية ببعديها المادي والمعنوي.

### تعزيز الثقافة لتحقيق التنمية البشرية

تشير قضايا التنمية البشرية في الواقع اليمني إلى أهمية تبني نظرة شاملة لها، وتكامل التدخلات التي يتم تبنيها، مع استيعاب دور الثقافة في إنجاحها وتوجيه الخطاب التنموي ليركز على الأثر الذي أحدثته السياسات والبرامج التنموية، والتأسيس لثقافة التنمية البشرية في وعي الأفراد والجماعات.

### تجديد الإطار المرجعي الثقافي لبناء المستقبل

لا تكمن مشكلة التنمية في اليمن والعالم العربي عموماً في مجرد اكتساب المعرفة الفنية والأدوات التكنولوجية واستخدامها، بل في القدرة على إيجاد تنظيم اقتصادي واجتماعي ملائم لعملية التنمية البشرية، وامتلاك القائمين على التخطيط التنموي المعرفة الكاملة بالظروف الهيكلية والتنظيمية للأفراد والجماعات، وخلق القدرة والرغبة والاستعداد على تقبل عمليات التحديث والتنمية. وبالتالي، لا يمكن أن تتحقق التنمية البشرية إلا عن طريق إدخال تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والثقافي، أي في الإطار المرجعي العام. ويتم تحقيق ذلك من خلال بناء أطر وأنساق تنظيمية مدنية جديدة، ونظم وأساليب إدارة حديثة، وإيجاد قيادات مدربة قادرة على تحمل المسؤولية والأعمال الجديدة.

**لا بدّ من إدخال تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والثقافي لتحقيق التنمية البشرية**

ويعتبر تجديد الإطار المرجعي الثقافي في المجتمع اليمني رهين الإرادة السياسية والمجتمعية لتمكين المثقفين والمؤسسات الثقافية من العمل الإبداعي والاجتهاد الحر وبلورة خطاب ثقافي ومعرفي يساهم في دعم وتحفيز العمل التنموي والتحديثي. لذلك، يجب إدماج المثقفين في مختلف دوائر صنع القرار وآليات وضع البرامج والسياسات التنموية، إضافة إلى توسيع منابر النشاط الثقافي حتى يمكن تعميمه وإيصاله لغالبية أفراد المجتمع، مع ضرورة زيادة مخصصات الإنفاق على المجال المعرفي ودعم كافة الأنشطة والفعاليات الفردية والمؤسسية غير الحكومية.

وتحتاج ولادة نظام ثقافي جديد في اليمن - كما في عموم الوطن العربي - إلى إحياء المجتمع المدني وتعزيز قدراته، وتشجيع العمل المشترك والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني محلياً وعربياً وعالمياً بما يسمح

باحتراف رأس المال المعرفي وتوظيفه في خدمة القضايا الوطنية والقومية والإنسانية بالتعاون مع الدولة حيناً وبمعزل عنها في أحيان أخرى. ويحتاج المجتمع المدني إلى منتجي فكر ونخب مثقفة وفاعلة تمارس الفكر النقدي دون تبعية للسلطة، وإلى استقلالية الجامعات والمؤسسات البحثية لتكون منتجة للفكر، وكذلك إبراز فاعلية الفكر ومنتجه على مستوى الخطاب والممارسة والإسهام الفاعل في الشأن العام.

### العولمة والتفاعل الثقافي

إذا كانت الثقافة بمعناها الأعم والأشمل هي صناعة الحياة وتشكيل العالم، فإن الواقع المجتمعي في اليمن والعالم العربي بشكل عام لم يستطع أن يفرز ثقافة ومعرفة إبداعية متجددة، بل يكرر نفسه من خلال الاعتماد على نماذج موروثية لا تتطابق مع احتياجات الواقع المعاش. وقد أدت التراكمات المعرفية في العالم المتقدم إلى إدخالنا مآزق التبعية لكل ما يأتي منه، والنظر إلى التنمية على أنها عملية يتم نقلها من تجارب الدول المتقدمة. وإذا كانت العولمة كثورة تكنولوجية قد أدت إلى اختفاء الحدود بين الدول، فقد عملت أيضاً على تعميم التبادل بين البشر. كما أن بروز العرب في السياق الحضاري العالمي يتطلب منهم دوراً عالمياً في الاقتصاد والإنتاج، فضلاً عن وجوب مشاركتهم في مجالات الفكر والثقافة والمعرفة والأدب والفلسفة.

21-2:

ويجب ممارسة النقد بما يساعد على تجديد الثقافة وثراء المعرفة. كما يجب قراءة العولمة بلغة الفهم والتشخيص وتعلم العبر. فالعولمة تفتح آفاقاً ومجالات تنتظر من يحولها إلى إمكانيات فعلية في ميادين الممارسة. لذلك، لا ينبغي مجابهة الواقع المتغير والمتجدد برفضه والتتكر له، بل بابتكار المعادلات الوجودية والصيغ الحضارية التي تمكن المجتمع أفراداً وجماعات من أعمال عقولهم في تنظيم علاقاتهم وأنشطتهم وإبداعاتهم بشكل مستمر.

وتؤدي العولمة الثقافية إلى اختراق مقومات الثقافة العربية وحواملها التقليدية، بدءاً بالسياسة الاقتصادية ومروراً بالسياسة العامة ووعينا السياسي الوطني والقومي، وانتهاءً بمنظومة القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية. ويتم هذا الاختراق عبر أكثر الحوامل والوسائط الثقافية التقليدية من لغة ودين وتربية وتعليم وعادات وتقاليد. وتستخدم العولمة الوسائط الثقافية المعاصرة (الإعلام والاتصالات والمواصلات والإنترنت) والوسائل التكنولوجية الأكثر انتشاراً في بيوتنا واستخداماً في حياتنا اليومية على مستوى الريف والحضر. وإن كان اليمن أقل استجابة لمظاهر الاختراق هذه من غيره، إلا أنه لا يمكن إنكار محاولات تعديل المناهج الدراسية، ولا إغفال ظهور قيم استهلاكية جديدة في حياة وسلوك أفراد المجتمع وخاصة في الحضر، ولا طغيان النزعة المادية والأنانية وتغليب الربح والتسلط على حساب التعاطف والمودة، ولا مظاهر الانحراف الاجتماعي والصراع النفسي وعدم التوافق مع الذات. وتقوم المؤسسات الثقافية التقليدية بمواجهة هذه المظاهر السلبية، رغم محدودية دور المسجد وتراجع تأثير الأسرة والخطاب الملتمزم بقضايا الهوية الوطنية والقومية والداعي إلى الانفتاح العقلاني على متغيرات العالم الجديد. وتظهر الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى خطاب ثقافي مستنير قادر

### يجب قراءة العولمة بلغة الفهم والتشخيص وتعلم العبر

### تؤدي العولمة الثقافية إلى اختراق مقومات الثقافة العربية وحواملها التقليدية

### تقوم المؤسسات الثقافية والتقليدية بمواجهة خروقات العولمة الثقافية بحياء

## تظهر الحاجة إلى خطاب ثقافي مستدير قادر على مواجهة والتفاعل مع العولمة

على المواجهة والتفاعل الخلاق مع العولمة ومتغيرات العصر المتسارعة والتي شملت مختلف جوانب حياة الناس، فضلاً عن بيئة ثقافية تلتزم الوسطية والاعتدال وتتجلى بالتروى والتفاعل بحكمة مع كل من معطى الأصالة والمعاصرة.

:22-2

### تشجيع الاجتهاد

بنتائج السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة والتي ترتبط بشكل أو آخر بسياسات واتجاهات العولمة الاقتصادية. ويظهر الشباب في المدن اهتماماً ملحوظاً بالعولمة من خلال أهم سماتها والمتمثلة بانتشار شبكة الانترنت، حيث تتزايد أعداد الذين يرتادون مقاهي الانترنت من كلا الجنسين. وتشكل هذه الظاهرة وعي قطاع مهم من المجتمع، وتعكس تنامي الاهتمام بمجتمع المعرفة واعتماد وسائل حديثة في التواصل الفردي مع العالم.

برزت في اليمن شخصيات فكرية طالبت بالاجتهاد الديني وتصحيح المسار الفقهي، رغم التفاوت في نوعية الاجتهادات التي قدمها كل منها. وتدل الشواهد والمراجع التاريخية على إسهام علماء الدين وإن لم يكن بنفس الفاعلية التي ظهرت في المجتمع المصري وبلاد الشام. وأدت محدودية التواصل الثقافي مع المحيط العربي واستمرار النشاط الثقافي والسياسي اليمني وفق محددات مرجعية محلية إلى ضعف الاهتمام بمسألة النهضة العربية. وعرف النصف الأول من القرن العشرين نشاطاً فردياً وجماعياً ارتبط بالحركة الوطنية اليمنية، إذ ظهر بعض المثقفين والناشطين الذين يحملون توجهات وآراء تؤسس لبرامج تحديثية تزايد الاهتمام بها في منتصف الخمسينيات حين تبلورت البداية الأولى للأنشطة الحزبية والنقابية وتصاعد الخطاب الهادف إلى إزاحة الإمام في الشمال والمطالبة بالاستقلال في الجنوب. وتجلت خطاب التنوير للحركة الوطنية اليمنية في برامجها وخطاباتها الهادفة إلى بناء الدولة الحديثة وفق أسسها الدستورية والقانونية والانفتاح على العالم واعتماد قراءة جديدة للتاريخ والتراث تعتمد منهج علمي قادر على تبين الحقائق. وقدّم بعض رواد الحركة الوطنية اليمنية مثل الشيخ عبد الله الحكيمي والأستاذ أحمد النعمان والشهيد

ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن العولمة تحتوي على الكثير من الايجابيات التي يحتاج إليها اليمن، أبرزها المعلوماتية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والانفتاح على العالم والإطلاع على تجارب دول ومجتمعات نجحت في مشاريعها التنموية. وتساعد هذه الوسائل والمصادر على تفعيل عمليات التحديث والتنمية في اليمن. ويحاول اليمن جاهداً الولوج في العالم الجديد الموجه بالعولمة وأشكالها، بدءاً بتحرير الاقتصاد، ومروراً بالاستفادة من تطورات تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها لصالح التنمية، وانتهاءً بالمشاركة في التطور والتقدم وصناعة المستقبل. وتحول جملة معوقات دون تحقيق هذه الأهداف بالقدر المطلوب، الأمر الذي يجعل العوامل السلبية في حياتنا عامة والثقافية خاصة تحول دون الاستفادة من التطورات الإيجابية في العولمة.

وفي ضوء واقع المجتمع اليمني، فإن خطاب العولمة ومنتجاتها لا يدركه كل مواطن في اليمن، إذ يقطن غالبية السكان في الريف الذي تغيب عن أجزاء منه البنى التحتية ووسائل الاتصال الحديثة، إضافة إلى أن نمط الحياة الريفية يتغاير عن النمط الاستهلاكي في الحضر. ومع ذلك، يتأثر أولئك السكان

تسعى العولمة الثقافية إلى إدماج العالم في كيان ثقافي واحد إملأً لشروط الأقباء على الضعفاء

يحاول اليمن الاستفادة من إيجابيات العولمة

محمد محمود الزبيرى ومحمد سالم البيحاني  
وأحمد عبدالوهاب الوريث أدواراً ترتبط  
بثقافتهم الدينية والتي كانت المجال الأوسع  
للتدريس والتثقف.

23-2:

( 1182-1099 )  
( 1250-1173 )

المدني والدولة المدنية التي تعلي من شأن  
العقل ومن قيمة العلم. ويشوب الثقافة القبلية  
في اليمن بعض روافد ثقافة العنف، فحمل  
السلاح لدى أفراد القبيلة مع تدني المستوى  
التعليمي والثقافي يفرز ما يمكن أن نسميه  
بالجهل المسلح، واستمرار الشار والاقتيال  
الأهلي باعتباره دفاعاً عن الكرامة. وتتعاظم

24-2:

( ) .

هذه الثقافة من خلال ارتباطها بالخطاب  
الديني المتشدد الذي تعتمده وتشره بعض  
الجماعات الإسلامية والذي يتمحور حول  
تكفير المعارضين وبعض الاتجاهات  
والسلوكيات الحداثية ومنها الدعوة إلى  
اجتهاد فقهي جديد، والقول بحق المرأة في  
العمل السياسي والوصول إلى البرلمان أو  
الحكومة. كما أن الصراعات السياسية  
والحزبية التي سادت قبل قيام الوحدة اليمنية  
وتم سحبها على واقع مغاير من أجل تصفية  
الحسابات السابقة واستمرار الثقافة  
الشمولية لدى البعض، يقلص ثقافة التسامح  
والاختلاف ويشكل عائقاً أمام ترسخ التحول  
الديمقراطي واستقرار الدولة والمجتمع.

وترتب على التحول الديمقراطي الذي ترافق  
مع قيام دولة الوحدة في عام 1990 اهتماماً  
ملحوظاً من قبل منظمات المجتمع المدني  
وعلى رأسها الأحزاب والتنظيمات السياسية  
بنشر ثقافة سياسية حديثة تؤسس لمرحلة  
جديدة تتضمن ترسيخ الوعي بالديمقراطية  
ومنظومتها المعرفية والتي تشمل التسامح،  
والتعدد والاختلاف وعدم الادعاء بامتلاك  
الحقيقة المطلقة، والتداول السلمي للسلطة.

### نشر ثقافة التسامح

إن أحد مرتكزات التأسيس لمجتمع المعرفة  
هو تأصيل وترسيخ قواعد الحوار والقبول  
بالأخر من خلال نشر ثقافة التسامح ونبد  
التعصب والتطرف في مختلف مجالات الحياة  
الاجتماعية والثقافية والدينية والفكرية. وقد  
نشأت عمليات الصدام والتضاد مع عمليات  
التمية والتحديث عندما سيطر دعاة تثبيت  
التراث ليجعلون منه إطاراً مرجعياً لا يجوز أن  
تستحدث أية فكرة أو ممارسة إلا في إطاره  
ومن خلاله. لذلك، يجب استخدام المعطيات  
الاجتماعية لتراثنا في تدعيم مبدأ التسامح وحق  
الاختلاف على أساس من الأصل الإسلامي  
المقترن بقبول الآراء وتعدد الاجتهادات. ويتطلب  
ترسيخ هذه المبادئ تأكيد حضور المجتمع

### يشوب الثقافة القبلية في اليمن بعض روافد العنف

### يترتب على التحول الديمقراطي نشر ثقافة التسامح والتعدد والاختلاف والتداول السلمي للسلطة

## دعم قضايا المرأة والنوع الاجتماعي

حظيت قضايا المرأة والنوع الاجتماعي باهتمام ملحوظ في الخطاب التنموي سواء في السياسات الحكومية أو في اهتمامات منظمات المجتمع المدني وبدعم دولي ملحوظ من قبل منظمات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية غير الحكومية، فيما

مازالت جهود الأحزاب السياسية والقطاع الخاص في دعم قضايا المرأة والنوع الاجتماعي محدودة

25-2:

" "

وقد أكدت الحكومات المتعاقبة التزامها تجاه الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وتمكينها والتوصيات الصادرة عن اللقاءات والمؤتمرات الإقليمية والدولية في هذا المجال، فضلاً عن تأييدها لتوسيع المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة. وأتاح اليمن مجالاً واسعاً لنشاط منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة والطفولة من خلال إشراكها في إجراء الدراسات وعقد الورش والحلقات النقاشية والندوات والمؤتمرات المتعلقة بثقافة حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تشجيعها في إعداد تقارير الظل المقدمة إلى المؤسسات الدولية عن مستوى التزام اليمن بمكافحة التمييز ضد المرأة وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتواجه عملية تمكين المرأة في اليمن تحديات أمام توسيع خياراتها ومشاركتها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبلورة تفاعلها مع إفرازات العولة وقضايا النوع الاجتماعي. وتحد التغيرات

لا زالت جهود الأحزاب السياسية والقطاع الخاص محدودة في هذا المجال. وبذلت الحكومة جهوداً ملحوظة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة اليمنية وخاصة في التعليم ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وتعزيز ثقافة حقوق المرأة والطفل. وظهرت تلك الجهود في إجراء التعديلات التشريعية والقوانين الوطنية المتعلقة بقضايا المرأة، ووضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة في مجال الأمومة والطفولة والسكان والتي تشمل قضايا المرأة والأسرة والطفولة، وإنشاء ومراجعة أوضاع العديد من المؤسسات الداعمة لقضايا المرأة والطفل مثل إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للمرأة في عام 1999، وإعادة تشكيل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في عام 2001، وإدماج قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإستراتيجية التخفيف من الفقر. كما استحدثت برامج اجتماعية مساندة للمرأة ضمن شبكة الأمان الاجتماعي كالبرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة.

بذلت الحكومة جهوداً ملحوظة في تحسين أوضاع المرأة ومكافحة التمييز والعنف ضدها

26-2:

2003

الاجتماعية والاقتصادية واتساع دائرة الفقر والبطالة واستمرار الاتجاهات التقليدية القائمة على أساس حصر أدوار المرأة في وظائف الإنجاب والعمل المنزلي ووضع القيود أمام استثمار قدراتها في حقول العلم والإنتاج والحياة العامة؛ تحد من إمكانية الاستفادة المرأة من انفتاح الخيارات التشريعية وفرص التعليم والعمل، وبالتالي إضعاف إمكانية

يحد انتشار الفقر والبطالة والتقليد الشائعة من فرص استثمار قدرات المرأة

**لا بد للمرأة اليمنية أن تكون أعلى تعليماً ومهارة وأكثر مشاركة وقادرة على امتلاك الأصول**

إن إحدى الإشكاليات التي تواجه المرأة اليمنية في الوقت الحاضر هي أن التطورات المحلية والعالمية تتطلب أن تكون المرأة أعلى تعليماً ومهارة وأكثر مشاركة اجتماعياً وسياسياً، وقادرة على امتلاك الأصول والقدرات، وتتوافر لها الخدمات لكي تؤدي أدواراً اقتصادية فاعلة في المجتمع. ويحتاج هذا الدور تجاوز التحديات التي تعاني منها حالياً في الواقع الاجتماعي والثقافي والسلوك السائد في المجتمع اليمني. كما يتطلب من الناحية الاقتصادية عدم تهميشها أو استغلالها في أعمال متدنية المكانة والأجر وفي قطاعات فرعية أو غير منظمة، والذي يفترض إعادة ترتيب أولويات الاهتمامات التتموية لتركز أكثر على تأهيل المرأة وتمكينها.

**:28-2**

تحسين أوضاع الأسرة اليمنية. وقد خرجت المرأة إلى مجال العمل ليس فقط لتأكيد الذات وتحقيق الاستقلالية الاجتماعية والاقتصادية، وإنما للمساهمة في ميزانية الأسرة نتيجة تزايد متطلبات الحياة وصعوبة الظروف الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، تستمر المرأة العاملة في المحافظة على مسؤولياتها الأسرية من خلال الموازنة بين الدور الأسري والإنتاجي.

وقد أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها اليمن خلال الثلاثة عقود الماضية من القرن العشرين إلى تحولات ملحوظة في واقع المرأة اليمنية وتحسين وضعها الاجتماعي بما في ذلك على النمط التقليدي، حيث أن الريف قد تأثر بالمعطيات الجديدة التي غيرت من تركيبته القديمة. ومع ذلك، فإن الأثر الحقيقي في واقع المرأة وفعاليتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ما زال محدوداً ويتفاوت وفق الواقع الاجتماعي، إذ أن خروج المرأة من غير تعليم وتأهيل كاف إلى سوق العمل أدى إلى تحملها عبء عمل متدني الأجر واستغلال طاقتها والتميز ضدها، فضلاً عن استمرار تحمل الأدوار التقليدية الأسرية.

**:27-2**

